■ تقارير علمية ■

مابعد الاصلاح المالى فى مصر
رؤية مستقبلية فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين

عرض: مجدى محمد خليفة*

مما لاشك فيه أن مصر قد قطعت شوطاً كبيراً فى مجال الاصلاح الاقتصادى وبرنامج الخصخصة وتعظيم دور القطاع الخاص ومحاولة موازنة العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات. كما نجحت فى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأخرى بالاضافة إلى تنشيط أعمال البنوك وصناديق الاستثمار والتى تم تغذيتها من خلال برنامج الخصخصة وتنشيط أسواق رأس المال فى مصر. أيضاً استطاعت مصر خلق فرص عمل جديدة للشباب من خلال مشروعات قومية كبرى مثل مشروعات توشكى وجنوب الوادى وترعة السلام وشرق التفريعة وغيرها. هذا بالإضافة إلى زيادة التبادل التجارى مع الدول العربية والأفريقية بما يتناسب مع مكانه مصر الريادية ودورها الهام الذى تلعبه فى المنطقة.

ولذا كانت الفكرة من عقد مؤتمر لتقييم الموقف بعد الاصلاح الاقتصادى والمالى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين خاصة فى ظل التكتلات الاقتصادية وبداية تطبيق اتفاقية الجات حيث عقد المؤتمر فى كلية التجارة جامعة الزقازيق فرع بنها خلال الفترة من ١٠-١١ نوفمبر ١٩٩٨ وقدم فيه اربعون بحثاً تناولت جميع جوانب الاصلاح الاقتصادى والمالى فى مصر وتأثيره على متغيرات الاقتصاد القومى فى ظل تحديات القرن القادم. ويتعرض هذا التقرير لهذه الدراسات بايجاز:

* د.مجدى محمد خليفة : مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

بدأ المؤتمر بورقة عمل مقدمة من محمود السيد الناغى عن "تحديات تفعيل معدل التنمية البشرية فى مصر" تناول فيها أهمية التنمية البشرية وطبيعتها والتحديات الأساسية التى تواجهها فى مصر، وأشارت الورقة إلى عدة تحديات أساسية لتفعيل معدل التنمية البشرية فى مصر تم حصرها فى الآتى:

- تحديات فى حجم الاستثمارات فى رأس المال البشرى وفى مجالات التعليم والبحث العلمى والصحة والعمل والسكان والاسكان. وكذلك فى مجال التفاعل مع ثورة المعلومات والاتصالات.

وفى دراسة عن المساندة المحاسبية للتحوط من مخاطر الاستثمار فى أدوات التمويل من أجل تفعيل دور سوق رأس المال المصرى قدمها نعمان عامر، عالج فيها مشكلة من أكبر المشكلات التى تهدد أسواق رأس المال فى العالم وهى مشكلة مخاطر الاستثمار فى أدوات التمويل بالتطبيق على مصر. وتناولت الدراسة المشكلة من خلال ثلاثة محاور. تناول المحور الأول سوق رأس المال المصرى والمساندة المحاسبية المطلوبة. والمحور الثانى مخاطر الاستثمار فى سوق رأس المال المصرى وآليات التحوط منها. والمحور الثالث قياس العائد/ المخاطر لتفعيل دور سوق رأس المال المصرى. وأوضحت الدراسة مدى حاجة سوق رأس المال المصرى للعمل على تفعيل دوره وفى هذا الاتجاه تم طرح مجموعة من آليات التحوط من مخاطر الاستثمار قد يؤدى الأخذ بها إلى النهوض بسوق رأس المال المصرى واستعاده مصر مكانتها كمركز مالى إقليمى له وزنه.

وفى دراسة عن "القدرة التنافسية للصناعة المصرية فى إطار التوجهات الاقتصادية الجديدة والعولمه" اكد سمير أبو الفتوح صالح أن الاقتصاد المصرى يواجه الآن بالعديد من التكتلات الدولية بالإضافة إلى اتفاقية الجات وبدء تنفيذها. وقد استدعى هذا عدة تغيرات هيكلية واصلاحات تمثلت فى انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة من ٢٠٪ إلى أقل من ١٪ وانخفاض معدل التضخم من أكثر من ٢٣٪ إلى أقل من ٤٪ وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات المصرى وارتفاع الاحتياطى النقدى الأجنبى بالبنك المركزى لما يزيد عن ٢١ مليار دولار. ويستلزم ذلك اتخاذ عدة اجراءات تهدف إلى دعم القدرة التنافسية والتى من بينها:

- الانتقال من الميزه النسبية الى الميزه التنافسية والاهتمام بالادارة الحديثة والتنمية الادارية وتطوير التعليم والاهتمام بالعلم والعلماء والاهتمام بتحديث القاعدة الصناعية والتكامل بين

منظومات المجتمع وتنمية الموارد البشرية بما يتمشى مع التطورات التكنولوجية العالمية وسرعة الانتهاء من انشاء الأودية التكنولوجية.

وقدم محمد عمروس محمد دراسة عن "دور المراجعة والرقابة على الحسابات فى تفعيل العوله والصياغة العادلة للاقتصاديات الكونية"، ركز فيها على أهمية دور المحاسبة والمراجعة والرقابة على الحسابات كأداة من أدوات الاصلاح الاقتصادى والتى تم النص عليها فى اتفاقية الجات تحت مسمى تجارة الخدمات. ووضعت الدراسة مجموعة من الفروض لإختبارها كان أهمها وحدة الاقتصاد العالمى (العوله) وقوة الضغط فى هذا الاتجاه ووحدة المعالجة المحاسبية ووحدة الاداء الكونى للمراجعة والرقابة على الحسابات.

وتمت معالجة هذه الأهداف من خلال محورين. تناول المحور الأول تأثيرات القوى الضاغطة وفرض العوله والاقتصاد الكونى، وانتهى الى أن وحدة الاقتصاد الكونى حقيقة واقعة وأنه ليس هناك من سبيل أمام كافة دول العالم إلا الانخراط فى هذه الوحدة بإرادتها أو رغماً عنها. وكان المحور الثانى عن وحدة المعالجة المحاسبية ووحدة الأداء الكونى للمراجعة والرقابة على الحسابات. وانتهت الدراسة إلى أن للمراجعة والرقابة على الحسابات دوراً أصيلا فى تفعيل العوله والاقتصاد الكونى وتأهيل الاقتصاديات المحلية للنهوض إلى مستوى يعتد به يؤهل للمنافسة مع الاقتصاديات المحلية الأخرى.

وتناول مصطفى راشد مصطفى فى ورقته المقدمة بعنوان "الدور المرتقب لمراقب الحسابات ازاء مراجعة الأداء البيئى للوحدات الاقتصادية"... رؤية مستقبلية للمعايير البيئية فى ظل التطورات الاقتصادية الحالية وأهميتها بالنسبة للعوله، وتناول الموضوع من خلال ثلاثة مباحث رئيسية الأول عن المراجعة البيئية والمبحث الثانى حول مسئولية مراقب الحسابات عن المراجعة البيئية فى ظل معايير وارشادات المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها والمبحث الثالث تناول الدور المرتقب لمراقب الحسابات إزاء مراجعة الأداء البيئى للوحدات الاقتصادية.

وانتهى البحث إلى مجموعة من النتائج تؤكد على ضرورة المراجعة البيئية وكيف أنها أصبحت ضمن الافصاح المحاسبى للقوائم المالية باعتبار أن المؤسسة يلحق بها الضرر عند حدوث تأثيرات بيئية بها وأيضا يعتبر المراجع مسئولا عن مراجعة الأداء البيئى للوحدة الاقتصادية فى ضوء معايير

الارشادات المحاسبية والمراجعة المتعارف عليها والمطبقة حالياً.

واقترح الباحث إطارا لممارسة المراجعة البيئية للوحدات الاقتصادية حدد فيه أهداف المراجعة البيئية ونطاق فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية وكذلك نطاق عمل المراجع الداخلى وكيفية اجراء التقييم العام للمنشأة.

وقدم عيد محمود حميدةدراسة بعنوان "أهمية تدعيم المركز المالى لقطاع التأمين فى مصر فى ظل أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥" ركز فيها على أهمية صدور هذا القانون فى تطوير مهمة الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر بما يكفل الحفاظ على حقوق حملة الوثائق وسلامة وتدعيم المراكز المالية لشركات التأمين فى السوق التأمينى المصرى. وتناول الباحث هذه المشكلة من خلال تحليل التعديلات المالية والمحاسبية الصادرة بهذا القانون وأثرها على تدعيم المراكز المالية لشركات التأمين فى مصر وانتهت الدراسة الى أهميته فى تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى صناعة التأمين وافساح المجال إلى رأس المال الأجنبى للاستثمار فى شركات التأمين وتطوير مهمة الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر والحفاظ على سلامة المراكز المالية للوحدات التى تباشر صناعة التأمين وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين. وحماية حقوق المساهمين وتدعيم وحماية سوق التأمين فى مصر.

وقدم محمد السعيد أحمد زكى وآخرون دراسة عن "السوق العربية المشتركة : تصور مستقبلى مع التركيز على الصناعات الغذائية" ألقوا فيها الضوء على أهمية التكتلات الاقتصادية العربية لمواجهة التكتلات الدولية خاصة فى ظل اتفاقية الجات والتى سوف تبلغ الخسارة التى تتحملها الدول العربية من جراء تحرير التجارة الدولية نحو ٦٥٩ مليون دولار أمريكى ٨٤٪، من هذه الخسارة نتيجة لارتفاع أسعار القمح والأرز.

ولهذا فإن الدراسة ركزت على الموارد الزراعية العربية والاستثمارات العربية الزراعية بالاضافة الى قياس بعض المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية للسلع والتجارة العربية، واستعراض آفاق العمل العربى فى مجال التجارة البينية للسلع الزراعية خاصة سلع الصناعات الغذائية.

وانتهت الدراسة إلى بعض التوصيات التى ترى الأخذ بها للنهوض بالتجارة البينية للدول العربية بالنسبة للسلع الزراعية أهمها:

- إعداد بنك معلومات يشمل المادة الأولية الزراعية - اليد العاملة الماهرة - رأس المال والتكنولوجيا والأسواق لكل بلد عربى.
- اعداد تركيب محصولى يتفق والميزة النسبية لكل قطر عربى.
- تكثيف البحث العلمى فى الحصولى على الأصناف الزراعية المناسبة للتصنيع من ناحية الجودة والتكلفة.
- تطوير الزراعة العربية ومراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجية.
- توفير مواصفات عربية موحدة للسلع والمنتجات.
- توفير التمويل اللازم لتمويل الصفقات التجارية.
- الاهتمام بتطوير البنية الأساسية للتجارة العربية (النقل والمواصلات).

وفى دراسة مقدمة من أحمد عبد الرحيم زردق عن "سياسات وأساليب علاج عجز الموازنة العامة للدولة" استعرض أهم المقالات والدراسات والبحوث المعاصره والتى اهتمت بموضوع علاج عجز الموازنة العامة للدولة، أما الجزء الثانى فعرض أهم النتائج مع تطبيق السياسات والأساليب الاقتصادية لعلاج الموازنة العامة للدولة وأشار الجزء الثالث من البحث إلى أهم المراجع والدوريات والكتب التى تناولت موضوع المراجعة البحثية.

كما استعرضت الدراسة بعض نتائج تجارب البلدان النامية والصناعية فى علاج الموازنة العامة للدولة. ومدى النجاح الذى حققته هذه الدول فى التحكم فى عجز الموازنة العامة واستعرضت الدراسة نجاح هذه التجارب فى كل من المكسيك وشيلى وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والأرجنتين. كما أشارت إلى بعض نجاحات الدول الصناعية ذات العجز فى تصحيح عجز الموازنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا.

ونوهت الدراسة بالعديد من المراجع التى عالجت الموضوع سواء فى صورة دوريات أو بحوث حتى يتمكن القارىء الباحث من التعرف على المصادر والاستعانة بها بسهولة وخلصت الدراسة إلى أن عجز الموازنة الحكومية ليس مقصورا على الدول النامية ولكن تعانى منه أيضا الدول الصناعية وأن علاج هذا العجز ضرورة سواء للاقتصاد القومى أو لمواجهة التكتلات الاقتصادية والعولمه.

وفى دراسة قدمها سعيد عبد العليم عمارة عن "بدائل السياسات الاقتصادية لتحسين وضع

ميزان المدفوعات المصرى"، قام البحث بتحليل التغيرات الهيكلية فى كل من الصادرات والواردات مستخدماً ثلاثة محاور للقياس: كان المحور الأول: مستوى أداء قطاع الصادرات. والمحور الثانى: هيكل الصادرات وفقاً للتصنيف الدولى. والمحور الثالث: الميل الحدى للتصدير.

وقام بتحليل الصادرات الزراعية بمفردها والصادرات الصناعية بمفردها بينما استخدم فى تحليل الواردات هيكلها السلعى والذى يتكون من: الواردات من السلع الاستهلاكية والواردات من السلع الوسيطة. والواردات من السلع الرأسمالية الاستثمارية والواردات من الوقود والخامات الأولية.

ثم تناولت الدراسة معالجة التغيرات الهيكلية للصادرات والواردات من خلال ميزان العمليات الجارية وميزان العمليات الرأسمالية.

وانتقلت الدراسة بعد ذلك الى السياسات المطبقة ودورها فى عجز ميزان المدفوعات وتناولت بالتحليل سياسة الاستثمار والاقتراض الخارجى وتنظيم التجارة الخارجية وسعر الصرف والتنمية الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية .

وقامت الدراسة بعرض وتحليل ثلاثة بدائل سياسية لتحسين موقف ميزان المدفوعات وتقرير قيمة الصادرات والواردات حتى عام ٢٠٠٠ وهى: سياسة بقاء الأحوال على ماهى عليه أو نهج سياسة أكثر توجهاً نحو الداخل أو نهج سياسة اكثر توجهاً نحو الخارج.

وانتهى البحث بتحيزه وقناعته بالبديل الثالث وأنه البديل الذى سوف يحقق تحسنا ملموسا فى موقف ميزان المدفوعات بمكوناته الثلاثة . وتحرير الاقتصاد القومى من التشوهات السعرية والهيكلية وتهيئة المناخ للمنافسة الدولية. كما أن التوجه نحو الخارج يساعد على إعادة صياغة هيكل الحماية مما يتيح للاقتصاد تحقيق الميزة النسبية فى الصادرات. كما أشار الباحث الى أهمية قطاع الزراعة كقطاع رائد للقطاعات السلعية وقطاع مغذى سواء للقطاع الصناعى أو لقطاع التصدير.

وفى دراسة عن "التشريع كأداة لتحفيز الاستثمار المباشر فى مصر" تناول سعيد عبد الخالق محمود أهمية التشريع كأداه فى تحسين بيئة الاستثمار واستقرار المعاملات ورفع درجة الثقة فى جداره النظام الاقتصادى ككل وجذب الاستثمارات.

وحاولت الدراسة تحليل ذلك من خلال المحاور الرئيسية لقوانين الاستثمار منذ عام ١٩٧٤

وانعكاساتها ايجاباً وسلباً على الاقتصاد القومى. واستعرضت القوانين التى تم إصدارها بدءاً بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ثم القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨، أيضا القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وانتهاءً بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار.

وأوصت الدراسة بأهمية تشجيع الاستثمار الخاص، خاصة فى ظل تقلص دور الدولة حيث أكدت على بعض الأمور منها: تصميم حوافز أكثر بالنسبة للاستثمار وتطبيقها بشكل فعال، وأهمية شمول القانون لكافة الحوافز والمزايا والضمانات الممنوحة. وربط حوافز الاستثمار بقضايا التصدير، وأهمية سريان الاعفاءات والمزايا الممنوحة على التوسعات فى المشروعات ووضع معايير واضحة للتمتع بالاعفاءات المنصوص عليها فى القانون.

وقدم مغاورى شلبى على دراسة حول" أهم التحديات التى تواجه التجارة الخارجية فى مصر "الاغراق - المشاركة". تعرض فيها لسياسات التجارة الخارجية فى مصر وذلك فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى ومدى ترابط هذه السياسات مع سياسات الاصلاح الهيكلى، بالاضافة الى تحديد أهم التحديات التى تواجه التجارة الخارجية فى مصر خاصة سياسات الاغراق والمشاركة التى تم عقدها مع كل من الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية.

ثم استعرضت الدراسة سياسات التحرر الاقتصادى للتجارة الخارجية مع توضيح الاجراءات التى تم اتخاذها بخصوص تحرير الصادرات والواردات وسعر صرف الجنيه المصرى. أيضا الاصلاحات التى تم تنفيذها بالجانب المؤسسى للتجارة الخارجية ومدى ارتباط هذه السياسات مع سياسات الاصلاح الاقتصادى.

ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك لمناقشة التحديات التى تواجه التجارة الخارجية خاصة فى ظل انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية والغاء معظم القيود الحمائية للمنتجات المصرية. وفى هذا الصدد تم التعرض لاتفاقية مكافحة الاغراق واتفاقية الدعم والرسوم التعويضية واتفاقية الوقاية وكيفية تطبيق ذلك دولياً.

وتعرضت الدراسة الى اتفاقيات المشاركة وآثارها على تجارة مصر الخارجية خاصة المشاركة المصرية الأمريكية والتى بدأت فى سبتمبر١٩٩٤، والمشاركة الأوربية المصرية التى بدأ الحديث عنها

فى عام ١٩٩٤ فى اطار برنامج التعاون الشامل الموقع بين الطرفين فى عام ١٩٧٧.

وانتهت الدراسة بعرض مجموعة من الاجراءات التى يجب اتباعها للتغلب على تحديات الاغراق والمشاركة وكان أهمها: فى مجال الاغراق اهمية تشكيل جهاز مكافحة الاغراق وأن يكون له دور بارز فى تحديد قضايا الاغراق وتوعية المصدرين ورجال الأعمال لها وكيفية التعامل معها. وتكوين منظمات من رجال الأعمال والمصدرين والمستوردين يكون لديهم وعى وادراك وتنظيم للجهود بالاتفاق مع جهاز مكافحة الاغراق. ووضع برامج تدريبية للعاملين فى جهاز مكافحة الاغراق ورجال الأعمال والمصدرين والمستوردين لتطوير أفكارهم وفقاً لما هو جديد وحديث فى خبرات الدول التى سبقت مصر.

وبالنسبة للمشاركة فقد كانت أهم التوصيات هى الاسراع بإعادة هيكلة الصناعة المصرية لكى تستطيع أن تواكب التطور الهائل فى الصناعة الأمريكية والأوربية. بالاضافة الى الاهتمام بالاجراءات والتفاصيل والقواعد المتبعة فى اتفاقية المشاركة لكى تعطى فرصة جيدة للصناعات المصرية للصمود فى المنافسة الدولية.

وفى دراسة عن "البعد الاجتماعى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى بمكافحة الفقر فى تجربة مصر وماليزيا" والمقدمة من نادية على عبد العظيم. تناولت الدراسة تجربة مصر أولاً بعرض لمحة عن اجراءات ونتائج الاصلاح الاقتصادى فى مصر ثم انتقلت الى المؤشرات الاجتماعية والتى ركزت على بعدين، البعد الأول يتعلق بالتنمية البشرية والبعد الثانى يتعلق بالفقر البشرى والذى يعكس الحرمان من الحاجات الأساسية من غذاء وصحة وتعليم وعمل ودخل.

ثم انتقلت الدراسة الى تقييم الوضع الحالى فى مصر من خلال مستوى التعليم والصحة ووضع المرأة ونصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى والذى قدر بنحو ٧٩٠ دولار للفرد عام ١٩٩٥ والذى يعتبر متدنيا مقارنة ببعض الدول النامية مثل الأردن وتركيا. أيضا أوضحت الدراسة ملامح الفقر فى مصر من خلال خطوط الفقر التى تم نشرها فى تقرير التنمية البشرية لمصر الصادر عام ١٩٩٦.

واستعرضت الدراسة جهود الدولة فى تحسين مستوى معيشة الأفراد والحد من الفقر منذ الخمسينات وحتى خطة التنمية الاقتصادية ١٩٨٧/٨٢-١٩٩٧/٩٢ مع المشروعات التى قامت الدولة بتبنيها مثل مشروع الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعى ومشروعاته ومعاش السادات. كما

استعرضت الدراسة الجهود الذى بذلتها الحكومة فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى وكان أهمها الصندوق الاجتماعى للتنمية وجهوده وبرنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة ومشروع مبارك للتكافل الاجتماعى. وانتهت الدراسة من خلال تقييمها لهذه الجهود الى أن أثرها ضعيف جداً وذلك بعرض نتائج أحد المسوح الميدانية. حيث أوضح المسح الميدانى لأثر هذه المشروعات عن أن: ١٨٪ من أسر المسح الميدانى تعلم بوجود هذه المشروعات. ٥٪ من النسبة السابقة تلقوا مساعدات منها فقط. ٣٥٪ من العينة لم تسمع اطلاقاً عن الصندوق الاجتماعى. ٢٠٪ من العينة لم تسمع عن بنك ناصر. ٣٠٪ من العينه لم تسمع عن مشروع الأسر المنتجة. ٧٧٪ من العينه لم تسمع عن مشروع شروق.

ثم انتقلت الدراسة الى تجربة ماليزيا فى الاصلاح الاقتصادى باستعراض الانجازات التى حققتها ماليزيا فى المجال الاقتصادى قبل الأزمة الاقتصادية حيث كان أهم الانجازات انخفاض معدل البطالة الى ٢,٨٪ خلال التسعينات وارتفاع معدل النمو ليصل الى ٨,٧٪ خلال الفترة ٩١-١٩٩٥ وكان معدل التضخم ٣,٥٪ فى عام ١٩٩٧.

واستعرضت الدراسة السياسات والاستراتيجيات التى اتبعتها ماليزيا لمكافحة الفقر حيث طبقت سياسة مكافحة الفقر خلال الفترة من ٧١-١٩٩٠ ثم سياسة القضاء على الفقر خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٠، ونفذت عدة برامج لهذا الهدف منها تجربة ولاية (كيداه) فى مكافحة الفقر ومكافحة الفقر بين المزارعين ومكافحة الفقر بين صيادى الاسماك وبرنامج المنظمات غير الحكومية ورعاية التلاميذ الفقراء ومكافحة الفقر بين الاقليات والتعاونيات. واستعرضت الدراسة العديد من البرامج التى نجحت فى القضاء على الفقر فى ماليزيا، كما قدمت بعض الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا وفى مجملها الاهتمام بالتعليم والتحديث القطاعى وتضافر جميع الجهات فى سبيل القضاء على الفقر.

وقدمت سميرة ابراهيم أيوب دراسة عن "تقييم الأداء المالى فى ظل توجهات سياسات برامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر فى الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٩٧" عرضت بها تقييمامن خلال ثلاثة محاور المحور الأول عن أسباب الاختلالات المالية والاقتصادية والمحور الثانى تناول تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية لأداء الاقتصاد القومى بينما تناول المحور الثالث تقييم أداء السياسات المالية والعجز المالى.

واستعرضت الدراسة مظاهر الاختلالات المالية والاقتصادية فى التوازن الاقتصادى الخارجى والتوازن الاقتصادى الداخلى والذى انعكس فى تزايد معدلات عجز الموازنة العامة للدولة واتساع حجم فجوة الموارد المحلية وارتفاع معدل التضخم السنوى وقدمت تحليلاً لمظاهر هذه الاختلالات.

وبتحليل مدى فعالية أدوات السياسات الاقتصادية فى التأثير على محددات عجز الموازنة قامت الدراسة بقياس أثر السياسة النقدية وأثر سياسات سعر الصرف وقياس المؤشرات الضريبية فى الفترة من ٧٨ حتى ١٩٩٠. وخلص هذا الجزء من الدراسة إلى أن تطبيق سياسات برامج الاصلاح المشار إليها تمخض عنها تزايد مظاهر الاختلالات المالية والاقتصادية الأخرى مما تبعه انكماش فى معدلات الاستثمار العام والخاص واضطراد فجوة الموارد المحلية.

وبتحليل أثر الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد القومى لوحظ مدى النجاح النسبى للسياسات المالية والنقدية فى تحقيق إصلاح مالى ونقدى، وتحقيق اصلاح ضريبى بالاضافة الى ترشيد هيكل النفقات العامة فى صالح قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعية .بالاضافة الى ذلك امكن ضبط معدلات نمو العرض النقدى ووصولها الى مستويات توازنية ساهمت فى خفض معدلات التضخم السنوى، كما أثبت التحليل أن تحرير أسعار الفائدة المحلية واستقرار أسعار الصرف أسهما فى تهيئة المناخ لزيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من ٧٨٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ الى ١٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٧.

وفى بحث مقدم من سعيد عبد العليم على عماره بعنوان "التحرير المالى وكفاءة السياسة النقدية" قدم تفسيرا للعوامل المحلية والخارجية لتحديد مستويات أسعار الفائدة المحلية وقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات النقدية، أيضا تفسيرا لدوافع الطلب على الودائع بالعملة الأجنبية.

وتناول البحث فى الجزء الأول منه مفاهيم عن التحرير المالى والسياسة النقدية فى ظل غياب حركة رأس المال وفى ظل الانفتاح الاقتصادى على أسواق حركة رؤوس الأموال وتكاليف التحرر المالى. أيضا تناول البحث تحليل التناقض بين التحكم فى التضخم وتحقيق الاستقرار فى الصرف الأجنبى، وفى هذا السياق عرض البحث مجموعة من البدائل الاقتصادية والنقدية لتجنب التقلبات المؤقتة فى سعر الصرف الحقيقى نوجزها فى: البحث عن طرق ملائمة لتشجيع الادخار العائلى،

وتشجيع الادخار العام ، وتشجيع الادخار القومى، والاعتماد على سياسة التعريفة الجمركية، الاعتماد على سياسة تحرير حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات والاعتماد على دور البنك المركزى فى شراء العملات الاجنبية.

ثم انتقلت الدراسة الى قياس استجابة سعر الفائدة للعوامل الاقتصادية والنقدية مع سياسات التحرير، حيث بدأت باستعراض نتائج الدراسات السابقة التى قامت بهذا القياس ثم عرضت نموذج قياس أثر التحرير المالى على كفاءة السياسة النقدية فى مصر باستخدام نموذج فيشر على الاقتصاد المصرى. واستخدمت الدراسة النموذج اللوغاريتمى باستخدام دالة كوب- دوجلاس. وانتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن أسعار الفائدة الاسمية حساسه لكل من المتغيرات المحلية والخارجية ولكن يبدو أن مرونتها للأولى أكبر من الثانية بشكل واضح. أيضا ثبت أن العرض النقدى ذو تأثير واضح ومسيطر فى تفسير تحركات أسعار الفائدة الأسمية السائدة بالجهاز المصرفى خلال فترة القياس.

ثم انتقلت الدراسة إلى تحليل أثر التحرر المالى على الاستثمار والتنمية فى الاقتصاد القومى، حيث اتضح أن تركيز الاصلاح المالى على استخدام سعر الفائدة أدى إلى انخفاض قدرة الجهاز المصرفى على تعبئة المزيد من الموارد المالية لرفع معدلات الاستثمار إلى الامام. كما أضعف قدرة السلطات النقدية فى التحكم فى عرض النقود. كذلك أدى انخفاض أسعار الفائدة المحلية الى هروب رؤوس الأموال للاستثمار فى الخارج، ظهور تشوهات فى هيكل الأسعار النسبية والهياكل المالية للمشروعات.

وقدم يحيى عبد الغنى دراسة عن "محفزات الاستثمار فى ظل الاصلاح الاقتصادى مع دراسة تحليلية للمحفزات الضريبية فى ظل الاصلاح المالى" تناول فيها محفزات الاستثمار من خلال تحليل المناخ الاستثمارى المصرى وتحليل المحفزات الضريبية للاستثمار فى مصر.

وهدفت الدراسة إلى تحليل أهم محددات الاستثمار المباشر والمحفزات الضريبية التى تشجع على جذب الاستثمارات العربية والاجنبية.

وقدمت الدراسة فى البداية تحليلا للمشكلات الاقتصادية المؤثرة على المناخ الاستثمارى فى مصر حيث تعرضت لفجوة الادخار - الاستثمار والتى أوضحت أن معدل الادخار انخفض من ١٤٪

فى الستينات الى ٧٪ فى بداية التسعينات، وتراجع الاستثمار القومى من ٣٣٪ من الثمانينات الى ١٨٪ فى بداية التسعينات. كما تعرضت الدراسة الى تدهور القطاع العام وعدم الرشد فى التوسع النقدى حيث كانا أحد أسباب عجز الميزانية والسياسات غير الرشيدة فى مجال سعر الصرف وسعر الفائدة.

وانتقلت الدراسة إلى تحليل محددات الاستثمار والتى كان من أهمها: حجم السوق ومستوى وفرة الموارد والمزايا الخاصة بحقوق الملكية والخصائص المؤسسية للدول النامية والحوافز الضريبية والسياسات المالية والقطاع الخاص والسياسات النقدية والاستقرار الاقتصادى.

وعرضت الدراسة لبعض الحلول لتهيئة المناخ الاستثمارى والتى مؤداها أن يتم تشجيع الاستثمارات الأجنبية، حيث كان أهمها التشريع الضريبى بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والذى أوضح المحفزات الاستثمارية فى الآتى: تعجيل الاهلاك واعفاء الأرباح الرأسمالية والسماح بترحيل الخسائر للأمام والاجازة الضريبية لرأس المال المحلى أو العربى أو الأجنبى.

وانتهت الدراسة إلى أن مصر قامت باصلاحات ضريبية فى مجال اهتمام المستثمر أهمها انخفاض أعلى شريحة من ٦٥٪ الى ٤٠٪ والتحول الى استخدام الضريبة على القيمة المضافة لتشجيع التجارة الخارجية.

وفى دراسة عن "التجربة المصرية فى الخصخصة وآثارها المحتملة" والمقدمة من صلاح محمد حسنى استعرض الباحث الاطار العام لبرنامج الخصخصة لعام ١٩٩٨ وأشكال الخصخصة ومراحل التحول الى الملكية الخاصة والآثار المتوقعة للخصخصة .وانتهت الدراسة الى أن الحكومة المصرية نجحت فى اعطاء برنامج الخصخصة دفعة ايجابية خاصة فى ظل الاعلان عن برنامج وتوقيتات زمنية حتى عام ١٩٩٨، وساعد نجاح برنامج الخصخصة المصرى الى اسقاط البنك الدولى للشريحة الأخيرة من الدين الأجنبى على مصر والمقدر بنحو ٤,٢ مليار دولار.

أيضا أوضحت الدراسة أن الحكومة متداركه للآثار السلبية للخصخصة لهذا فإن برنامج الخصخصة يسير بنجاح ويؤكد أهمية الانطلاق وتحقيق معدلات نمو تصل الى ٨٪.

وقدم محمد اسماعيل عبد الواحد دراسة عن "الاستثمار الخاص المدخل لادارة محلية أفضل بالتطبيق على محافظة الدقهلية" التى اشتملت على ثلاثة محاور رئيسية المحور الأول التحولات

العالمية والمحلية فى مجال الاستثمار والمحور الثانى هيكل الاستثمار فى محافظة الدقهلية وتناول المحور الثالث التحولات فى هيكل الاستثمارات فى محافظة الدقهلية.

وانتهت الدراسة إلى أهمية الاسراع فى اعداد خريطة قومية للاستثمارات تتحدد فيها مجالات الاستثمار، مع أهمية إيجاد صيغة للتنسيق بين المناطق الصناعية من حيث الادارة والتسويق.

وأكدت الدراسة على أهمية نشر البحث العلمى والتطوير التكنولوجى بالمحافظات وفتح فرص التصدير المباشر وانشاء مراكز للصادرات بالمحافظات.

وشارك جلال الشافعى بدراسة عن "تقييم دور الضرائب فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى والمالى فى مصر"، استعرض فيها ملامح النظام الضريبى الحالى ودور الضرائب فى تحقيق الاصلاح الاقتصادى والمالى منتهيا الى تقييم دور صلاحية النظام الضريبى فى ضوء أربعة معايير، المعيار المالى والمعيار الاقتصادى والمعيار الاجتماعى والمعيار التنظيمى.

وأوضحت الدراسة النظام الضريبى الملائم لتحقيق الاصلاح الاقتصادى والمالى والذى ارتكز على ثلاثة محاور أساسية هى: الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتركيز على الضرائب غير المباشرة فقط واعادة النظر فى الأوعية الضريبية.

وانتهت الدراسة إلى بعض النتائج التى كانت أهمها: أن النظام الضريبى يجتاز المعيار المالى بجدارة بينما لايجتاز المعيار الاقتصادى والاجتماعى والتنظيمى بنفس الكفاءة وأهمية الدمج بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وأن الضريبة على المبيعات تتوج كافة الضرائب غير المباشرة وهى تعتبر ضريبة المستقبل مما يستلزم تطويرها.

وساهمت ميرندا زغلول بدراسة عن "دور الضرائب فى تحقيق التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل فى مصر"، حيث أوضحت أن النظام الضريبى المالى يشوبه عدة أنواع من السلبيات تجعله عاجزاً عن الوفاء بمتطلبات التنمية فى المرحلة الحالية والقادمة، لهذا يجب أن يتم استصدار استراتيجية موحدة للنظام الضريبى يستطيع النظام الضريبى من خلاله ان يؤدى دوراً بارزاً فى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع الأعباء توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع واقترحت الدراسة نظاما ضريبيا بأسعار مناسبة يتكون من خمسة أنواع من الضرائب هى: الضريبة على أيلوله الثروه. والضريبة على الثروة بمقدار ٢,٥٪ على كل أنواع الأموال، والضريبة المباشرة على الدخل ١٠٪ من

الدخل والضريبة على شركات الأموال والضريبة على المبيعات.

وفى الختام تؤكد الدراسة على أهمية تهيئة المناخ الملائم الذى يسود فيه الوعى الضريبى المتطور فى ظل التشريع الضريبى الجديد حتى يكتب له النجاح فى تحقيق أهداف المجتمع المصرى.

وتعرض سمير مرقص فى دراسة عن "الهندسة الضريبية كمدخل لإعادة هيكلة النظام الضريبى لمواجهة القرن الحادى والعشرين" لمفهوم الهندسة العلمية كأحد المفاهيم التى ظهرت عقب تجربة الاصلاح الاقتصادى والخصخصة وهو لا يعنى ادخال بعض التعديلات على الأنظمة بل اعادة التكوين بالكامل مستخدماً المنهج الشخصى، ولذا فإن الدراسة تناولت هذا الموضوع من خلال عرض لأهداف ومقومات وأساليب وأدوات الهندسة الضريبية. فقد تناول فى المبحث الأول من الدراسة اهداف الهندسة الضريبية والتى كان من أهمها توفير أدوات مناسبة لوضع التشريع الضريبى موضع التنفيذ، ووضع مقاييس لكفاءة النظام الضريبى وتنمية كفاءة وفاعلية الأنظمة الضريبية. ثم انتقل فى المبحث الثانى الى مقومات الهندسة الضريبية التى من أهمها التشريع والادارة الضريبية والممولين باعتبارهم الهدف النهائى للنظام الضريبى. أما المبحث الثالث فقد عرض الأساليب والأدوات المستخدمة فى الهندسة الضريبية والتى كان منها أسعار الضرائب والحوافز الضريبية وغير الضريبية والبعد النفسى والسلوكى ومثيراته والضريبة ذات الأساس الثابت والفحص التحليلى والفحص الاقتصادى.

وانتهت الدراسة إلى أهمية زيادة كفاءة وفاعلية النظام الضريبى وذلك باستخدام الرقم القومى والرقم التعريفى للممولين أو الفحص بالعينه مع استخدام الاساليب التقنية الحديثة من الحاسبات الآلية ونظم الميكروفيلم وميكنة كل العمليات، بالاضافة الى استخدام شبكة الانترنت (شبكة المعلومات الدولية) لجمع معلومات عن الشركات وأنشطتها.

وفى دراسة عن "مدى ملائمة نظام الضرائب على الدخل لمرحلة مابعد الاصلاح المالى وتحديات القرن الحادى والعشرين" والتى قدمها عبد العظيم عبد الله جمعه ألقى الباحث الضوء على مجهودات الحكومة فيما يتعلق بالاصلاحات الضريبية وتقييم هذه الجهود من حيث مدى ملاءمتها لتحديات القرن الحادى والعشرين. وانتهت الدراسة الى ضرورة اعادة النظر فى المواد المتعلقة بسعر الضريبة والأعباء العائلية ورأت أنه مغالى فيه ويساعد على زيادة نسبة التهرب الضريبى.

وعن أهمية اعادة النظر فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ بشأن التصالح الضريبى وايضا

إعادة النظر فى القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار. أوصت الدراسة بضرورة توحيد المعاملة الضريبية بصرف النظر عن الكيان القانونى واعادة النظر فى الضوابط المتعلقة بالاعفاءات الضريبية ،كما أشارت الدراسة إلى أهمية الاقتداء بتجربة دول شرق آسيا وذلك لتشجيع الصناعات التصديرية.

وقدمت عبير على الهنيدى دراسة عن "تقييم تطوير المعاملة الضريبية لصناديق ووثائق الاستثمار والتعديلات المقترحة" استعرضت فيها أنواع صناديق الاستثمار والمعاملة الضريبية لها فى ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ٨١ والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والاعفاءات الواردة فى القانون ٥٩ لسنة ١٩٩٢. أيضا تناولت الدراسة المعاملة الضريبية لوثائق الاستثمار ومدى اعفاء العوائد التى يحصل عليها الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

وانتهت الدراسة الى بعض التوصيات لزيادة كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار أهمها أن تعامل وثائق عوائد صناديق الاستثمار معاملة عوائد السندات وتعفى من الضريبة بنص وذلك تشجيعاً للكفاءة التى سوف تعود على سوق رأس المال استكمالاً للمنهج الذى وضعه المشرع فى المادة ٢٢ من القانون ٨ لسنة ١٩٩٧، أيضا أهمية بأن يعامل المشرع الاشخاص الاعتباريين معاملة الأشخاص الطبيعيين ويتم النص بالاعفاء والمساواه فى المعاملة الضريبية بين الاثنين لعدم دستورية أى ممايزه بين حملة الوثائق الافراد والاشخاص الاعتبارية. وذلك استكمالاً للاعفاءات الواردة فى القانون رقم ١٥٧ لسنه ١٩٨١ والمعدله بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣.

وقدم جمال مصطفى الدالى دراسة عن "اطار مقترح للمحاسبة الضريبية للتجارة الالكترونية"، استعرض فيها أهمية التجارة الالكترونية وطبيعتها كإحدى أشكال تجارة الخدمات الحديثة وأن التبادل التجارى سوف يزداد نتيجة لوجود التجارة الالكترونية وقد أصبحت مصر احدى هذه الدول بتشكيل اللجنة القومية للتجارة الالكترونية.

واقترح الباحث أن تقوم مصر بعمل تقييم سياسة ضريبية محكمه فى مجال التجارة الالكترونية وذلك لتشجيع التصدير وتشجيع التجارة الخارجية وقام الباحث بالتفرقة بين السلع والخدمات التى تتم عبر شبكة الانترنيت ولاتسلم الكترونيا بل يتم تسليمها بالطريقة التقليدية، وبين السلع والخدمات التى تتم عبر شبكة الانترنت ويتم تسليمها الكترونيا واقترح اعطاء الثانية ميزة أو

حوافز ضريبية عن الأولى أو حتى عدم فرض ضرائب عليها.

كما اقترح عمل شبكة موحدة لاجهزة الحاسب الآلى على مستوى مأموريات الضرائب واشتراك مصلحة الضرائب فى الشبكة العالمية الانترنيت، وركز على أهمية التأهيل العلمى والعملى والتدريب لاخصائيى الحاسب الآلى بالمصلحة لمعرفة تكنولوجيا التجارة الالكترونية وكيفية التعامل معها وتشجيع التصدير عن طريق التجارة الالكترونية من خلال منح حوافز للسلع المصدرة عن طريق التجارة الالكترونية.

وعن دور "النظام الضريبى فى مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية" قدم سيد عطيتو محمد دراسة تناول فيها تحليلا للنظام الضريبى المصرى والتحديات الاقتصادية العالمية واتجاهات النظام الضريبى المصرى من خلال ثلاثة مباحث رئيسية.

استعرض المبحث الأول النظام الضريبى المصرى اهدافه - عناصره - قواعد متطلبات عمل النظام واجراءات عمل النظام وتناول المبحث الثانى الاتجاهات الاقتصادية العالمية من حيث عوله الاقتصاد والتجارة والتكتلات الاقتصادية والنظام الاقتصادى العالمى والتى تتركز فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية. أما المبحث الثالث فقد لخص أهم اتجاهات النظام الضريبى لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. وانتهت الدراسة الى بعض التوصيات والتى كان أهمها اتباع المنهج العلمى السليم فى التخطيط لتنفيذ النظام الضريبى لمواجهة تحديات المستقبل، ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والتلائم مع ثورة التكنولوجيا العالمية.

وحول "الحاجة الى تطوير المقاييس المحاسبية لقدرة المنشأة على الاستمرار فى ظل العوله" قدم محمد احمد البدوى دراسة تناولت الموضوع من خلال أربعة محاور أساسية: استعرض المحور الأول مواصفات بيئة الاعمال فى ظل العوله. وناقش المحور الثانى الاستمرارية والتحديات المستجدة. وعرض المحور الثالث تقييما للمقاييس المحاسبية للاستمرارية فى ظل التحديات المستجدة. وفى الختام قدم المحور الرابع اطارا مقترحا للمقاييس المحاسبية للاستمرارية.

وقد استعرضت الدراسة بالتحليل المقاييس المحاسبية للاستمرارية فى ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، والتحديات المستجدة فى ظل العوله واقترحت عدة مقاييس لقدرة المنشأة على الاستمرارية فى ظل هذه التحديات.

وانتهت الدراسة الى عدة توصيات كانت أهمها توفير قاعدة بيانات عن وحدات النشاط الاقتصادى لعمل نظام معلوماتى متكامل ومترابط بالاضافة الى تطوير التشريعات لتتفق والظروف العالمية الجديدة، وتوفير التمويل ذى التكلفة المناسبة.

وكانت الدراسة المقدمة من جاسم محمد المتعب عن "أحد تحديات أسواق المال العربية" حيث تناولت أسواق المال العربية من خلال استعراض لمفاهيم الأدوات المالية وخصائصها والأدوات المالية المشتقة وأهمية هذه الأدوات ونشأتها سواء كانت فى ظروف اقتصادية عامة أو فى ظل الاضطرابات السعرية والدوافع المحاسبية.

وناقشت الدراسة مدى ملائمة هذه الأدوات لأسواق المال العربية. وانتهت الى عدة توصيات أهمها ضرورة وضع قواعد تشريعية للمشتقات وماينتج عنها من علاقات وحقوق بين المتعاملين للحد من المخاطر والانشطة غير المشروعة. وضرورة اهتمام منظمات المحاسبة والمراجعة العربية بهذه الأنشطة حتى يتم وضع القواعد المناسبة لها.

وعن موضوع "الأدوات المالية المشتقة تحد جديد للمراجعين" والتى قدم دراسة عنه احمد محمد صلاح فقد ناقش القضايا والمشكلات المتعلقة بمراجعة عمليات المشتقات وذلك لتوفير بيئة مواتية للتعامل بشكل ملائم. وتناولت الدراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية يناقش الأول منها طبيعة الأدوات المالية المشتقة ماهيتها - أنواعها - خصائصها، ويتناول الجزء الثانى توصيف الأهداف المنشودة من مراجعة عمليات المشتقات، اما الجزء الثالث فقد اقترح فيه إطارا لمراجعة عمليات المشتقات يتكون من عدة مراحل متتابعة تشمل فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أنشطة المشتقات. والتحقق من صحة وملائمة المحاسبة عن تلك الأنشطة والتحقق من التأكيدات والتقديرات التى تضمنتها القوائم المالية ثم تقييم نتائج المراجعة واعداد التقارير.

وانتهت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها أن الدخول فى أسواق المشتقات أصبح ضرورة ان آجلاً أو عاجلاً، وأن هذه الأدوات تتميز بخصوصية تميزها عن الأدوات الأخرى مما يلقى عبئا كبيرا على مراجعى الحسابات تجاه فحص ومراجعة مثل هذه العمليات .ويستلزم ذلك الالتزام بمستويات الاداء المهنى المتعارف عليها.

وفى دراسة مقدمة من هشام حسن عواد عن "تطوير القياس والافصاح المحاسبى للمحاسبة عن

المعاشات لدى صاحب العمل : رؤية مستقبلية" استعرض الاصدارات والدراسات التى تناولت مشكلات القياس والافصاح المحاسبى لدى صاحب العمل وأوجه الشبه والخلاف فيما بينها ثم محاولة تطوير القياس والافصاح المحاسبى للمحاسبة عن المعاشات لدى صاحب العمل. الى جانب مشكلات القياس والافصاح المحاسبى المرتبطة بالمعاشات لدى صاحب العمل دون صناديق المعاشات ذاتها والتأمين الاجتماعى فقط دون أنواع التأمينات الأخرى وصناديق المعاشات ذات المزايا المحدودة.

وتوصلت الدراسة الى اطار للتحكم فى القياس والافصاح المحاسبى للمعاشات لدى صاحب العمل فى المستقبل تعتمد على: القياس المحاسبى للمعاشات، الافصاح المحاسبى.

وقدم رمضان عطية حسن دراسة عن "أثر تقرير المراجعة المطول على زيادة وعى وادراك قارىء القوائم المالية بنطاق مسئوليات وواجبات مراقب الحسابات" تناول فيها تأثير صياغة ومحتوى تقرير مراقب الحسابات على مدارك مستخدمى القوائم المالية بهدف التعرف على ما إذا كان التوسع فى تقرير مراقب الحسابات يساعد على زيادة الوعى والادراك بنطاق وحدود عملية المراجعة وواجبات ومسئوليات المراقب. ولهذا قام بوضع بعض الفروض لاختبارها والتأكد من صحة هذه الفروض باستخدام اسلوب الاستقصاء.

وانتهت الدراسة إلى أن التقرير المطول لمراقب الحسابات كان له تأثير على قارىء القوائم المالية سواء المتخصص أو غير المتخصص فيما يتعلق بطبيعة المراجعة وأهدافها وان اختلف هذا التأثير تبعاً لكون القارىء متخصصا أو غير متخصص.

كما تضمنت بعض التوصيات اهمها مراجعة التشريعات والمعايير والارشادات التى تحكم شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات، بالاضافة الى إعداد برامج تدريبية وندوات للارتقاء بمستوى مهنه المحاسبة والمراجعة فى مصر.

وتهدف الدراسة المقدمة من مصطفى عبد العزيز شاهين عن "فعالية قواعد ومعايير ضمانات وحوافز الاستثمار التى نص عليها القانون ٨ لسنة ١٩٩٧" إلى بيان أهمية هذه القواعد وتأثيرها الاقتصادى على الاستثمار، ولهذا فإن الدراسة قامت بتحليل ذلك من خلال محورين، المحور الأول يوضح القواعد والمعايير القانونية المتعلقة بضمانات وحوافز الاستثمار ويتناول المحور الثانى تحليل الآثار الاقتصادية للقانون رقم ٨ لسنه ١٩٩٧ على الاستثمار فى مصر.

وانتهت الدراسة الى أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ يعتبر من أهم القوانين الاقتصادية عام ١٩٩٧ لما له من آثار ايجابية على سياسة الاستثمار فى مصر سواء كانت آثارا اقتصادية أو اجتماعية حيث ظهرت هذه الآثار الايجابية على كل من: الموقف الاجمالى للمشروعات الاستثمارية وتوزيع المشروعات الاستثمارية على قطاعات النشاط الاقتصادى ومعدلات التطور السنوى للمشروعات وسوق المال.

وأوصت الدراسة بأهمية ربط سياسة ضمانات وحوافز الاستثمار بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية بالاضافة الى ترشيد العوامل التى تساعد على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

وقدم عهدى فوزى دراسة عن "متطلبات الاقتصاد الحر من خلال مناقشة قانون الضريبة الموحدة مقارناً بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩". وركز البحث على ايجاد حلول للنسب المرتفعة من شرائح الضرائب ومعالجة بعض الأنظمة الضريبية والتى كان لها آثار سلبية أدت الى نتائج غير مرغوب فيها مثل التهرب الضريبى وإهدار الدفاتر وغيرها من مشاكل أخرى تهدد الاقتصاد المصرى. وهذا يؤدى إلى ضرورة مواكبة الاقتصاد الحر بانشاء مصانع وشركات تقضى على البطالة نهائياً دون أى معوقات ضريبية وإعطاء المستثمر امتيازات تقضى على المشاكل التى تواجهه.

وأوصت الدراسة بأهمية إدخال النفقات المعيشية مثل نفقات العلاج ونفقات التعليم ونفقات إقامة خدمات صحية واقامة وحدات سكنية وغيرها ونفقات السفر للسياحة الداخلية ضمن المصاريف التى يجب خصمها من الأعباء مما يساعد على الحد من التهرب الضريبى ويتقدم المواطن بشكل عادى الى مصلحة الضرائب للمحاسبة حيث يتم المحاسبة على الأرباح الحقيقية التى يحققها المواطن.

وفى الدراسة المقدمة من محمود محمود السجاعى عن "إدارة الجودة أم جودة الادارة لدعم الميزة التنافسية فى المنظمات الصحية "طرح سؤالا هاما" : فى ظل الاصلاح الاقتصادى هل نحن فى مصر فى حاجة إلى جودة الادارة أو ادارة للجودة من أجل ايجاد ودعم للميزة التنافسية فى المنظمات الصحية" وتمت مناقشة هذا التساؤل من خلال البحث عن مصادر يتم اكتساب الميزة التنافسية فيها مثل زيادة التكلفة والتمييز والاختلاف عن الآخرين والتركز. وانتقلت الدراسة بعد ذلك الى مناقشة مفهوم وتبويب تكاليف الجودة فى المنظمات الصحية وتشخيص مجالات الجودة.

وخلصت الدراسة الى أن وجود الادارة الجيدة بدون تطبيق مدخل ادارة الجودة الشاملة لايكفى، ووجود مدخل ادارة الجودة الشاملة بدون وجود الادارة الجيدة التى تتمكن من تطبيقه لايكفى، ومن ثم فإنه لاغنى للمنظمات الصحية وغيرها عن إدارة الجودة الشاملة ولا عن الادارة الجيدة القادرة على تطبيقها بنجاح من أجل ايجاد ودعم الميزة التنافسية للمنظمات الصحية.

وقدم محسن عاطف دراسة عن "اسلوب المقارنة التطويرية المتكاملة وعلاقته بجودة الكفاءة التسويقية" بهدف الوصول إلى تحديد ماهيه ومفهوم اسلوب المقارنة التطويرية المتكاملة مع عرض لبعض النماذج المستوحاه من تجارب الشركات الدولية فى تطبيق هذا الأسلوب، ثم عرض لبعض المقترحات فى مجال التطبيق. ويعتبر هذا أحد أساليب الادارة المتطورة حيث يعنى "فلسفة لانهائية التوقف فى عمليات تحويل المدخلات الى مخرجات" وهو عملية قياس الاداء مقابل الأفضل فى صناعة أخرى على ضوء مواجهة احتياجات المستهلكين.

ثم عرضت الدراسة ثلاثة نماذج تم تطبيقها فى الدول الصناعية مع أحد النماذج الذى يمكن تطبيقه فى مصر باستخدام مسح ميدانى مبدئى، واستطاع التوصل إلى امكانية تطبيقه كأداة مستحدثة لقياس الجودة التسويقية الشاملة على عدد من الصناعات فى جمهورية مصر العربية دون الكل. وانتهت الدراسة إلى إمكانية تطبيق هذا النموذج فى شركات الصناعات الدوائية والالكترونية والبللورية وصناعات مكونات السيارات والآثاث والغزل والنسيج والصناعات الغذائية.

وفى دراسة عن "البطالة فى مصر ودور الصندوق الاجتماعى فى مواجهتها بالتطبيق على محافظة المنوفية" استهدف حسنين السيد طه، تحديد الجوانب المختلفة للبطالة وذلك من خلال تحليل مؤشرات التوظف ومعدلات البطالة وتحليل هذه المؤشرات من خلال فرص التوظف التى يقدمها الصندوق الاجتماعى والتعرف على الصعوبات التى تواجه المستفيدين.

واستخدمت الدراسة عينه حجمها ٥٠٠ مفردة روعى فيها أن تمثل جميع فئات المستفيدين من البرامج التى يمولها الصندوق الاجتماعى بالاضافة الى بعض البيانات الثانوية. وانتهت الدراسة الى أن نسبة البطالة تتفاوت من محافظة الى أخرى مع تزايد مستمر لمعدل البطالة بصفة عامة وبصفة خاصة بين حمله المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة. وتزايد نسبة البطالة بدرجة كبيرة فى الحضر عنها فى الريف، مع عدم وضوح الدور الذى يقوم به الصندوق الاجتماعى للتنمية فى توجيه أصحاب

المشروعات الصغيرة نحو مجالات استثمارية مفيدة. كما لوحظ انخفاض الإقبال على القروض المقدمة من الصندوق الاجتماعى للتنمية للعديد من الاسباب التى أوضحتها الدراسة.

وأوضح برعى عبد المجيد أبو على "دور الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى توفير البيانات والاحصاءات المالية والاقتصادية التى تخدم القطاع الاستثمارى والخاص المنظم والمنشآت المالية"، فى دراسة عما يقدمه الجهاز فى هذا الشأن وذلك من خلال العمل الاحصائى وفقاً للخطوط الثلاثة من: تصميم جداول النشرات الاحصائية بالشكل والتفاصيل التى تخدم مستخدمى البيانات. واستحداث احصاءات جديدة لتغطية حاجة مستخدمى البيانات فى مجال معين. وتوسيع نطاق الاحصاءات الجارية بحيث تضم تفاصيل جديدة عن أنشطة جديدة.

وقامت الدراسة بحصر كامل لجميع البيانات التى يقدمها الجهاز والجديد بها ، واسلوب الحصول عليها وسندها القانونى، وسرية البيانات الاحصائية، ودور الجهاز فى الوعى الاحصائى، وأثره فى رفع مستوى دقة البيانات.

وعن دور "المنظمات التعاونية فى تفعيل العمل العربى المشترك فى ظل عولمة الاقتصاد" أشار مدحت أيوب، فى دراسته إلى دور التعاونيات فى ظل العوله وفاعليتها فى أداء دور بارز فى ظل التكتلات الاقتصادية الجديدة. وقدمت الدراسة تحليلا للتكتلات الاقليمية ودور التعاونيات وفاعليته فى اطار هذه التكتلات.

وركزت الدراسة على أهمية العمل العربى المشترك فى ظل التعاونيات خاصة فى مجال المشروعات المشتركة بين التعاونيات العربية الى جانب المشروعات المشتركة فى المجالات السلعية والخدمية كالنقل والتأمين والمصارف والتعليم والصحة والمشروعات الثقافية. كما اقترحت الدراسة أن يقوم كل اتحاد تعاونى فى الاقطار العربية باحداث تغييرات تشريعية تتعلق بدوره فى تحقيق التعاون العربى ووضع التصور المستقبلى للتعاون العربى المشترك.

واستهل محمد عبد الحميد القاضى دراسته عن "الملامح الرئيسية لمكافحة الدعم والاغراق" بتعريف الإغراق وتحديد الفرق بين الإغراق والإغراق السلعى باعتبار الإغراق أحد عوائق التجارة الدولية. وأوضحت الدراسة أنماط الإغراق المختلفة سواء كان إغراقا تمارسه الشركات التجارية من أجل فتح أسواق فى دول أخرى او إغراقا مباشرا أو غير مباشر.

ثم استعرضت الدراسة الهيكل والتكييف القانونى للإغراق وقضاياه فى مصر حيث تم فرض رسم إغراق فى أربع قضايا فقط حتى الآن ضد المنتجات المصرية وقد اتهم الاتحاد الأوربى ١٦ شركة مصرية بتطبيق سياسة الإغراق من خلال تصدير كميات كبيرة من الأقمشة القطنية الخام بأسعار مخفضة.

وفى ورقة عمل مقدمه من سمير أبو الفتوح عن "صناعة المعلومات بين الواقع والطموحات"، تناول أبعاد الثوره التكنولوجية الثالثة والعولمه وصناعة المعلومات وأهم التحديات التى تواجهها. كما تناول أودية التكنولوجيا كأحد آليات انطلاق صناعة المعلومات فى مصر.

وانتهت الدراسة الى بعض التوصيات الهامة مثل: وضع خريطة قومية للبحث العلمى والتكنولوجيا، وضرورة أن يتبنى وادى التكنولوجيا بسيناء احدى الجامعات المصرية بالتعاون مع احدى الجامعات الاحنبية المتميزة لانشاء جامعة تكنولوجية بالاستفادة بالمشاركة المصرية الأوربية والمصرية الأمريكية. وحتمية زيادة الانفاق على البحث العلمى. ثم توفير البيئة الاساسية التكنولوجية لهذه الأودية من خلال توافر قواعد المعلومات.

وفى دراسة عن "المشاركة المصرية الأوربية وانعكاساتها المستقبلية على الصناعة المصرية" والتى قدمها محمد عبد الغفار محمد، ألقى الضوء على اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية وعلى الآثار الآتية والمحتملة لتلك المشاركة على الصناعة المصرية.

وقد أشارت الدراسة إلى أهمية المشاركة المصرية الأوربية ودوافعها سواء بالنسبة للجانب الأوربى أو الجانب المصرى فى ظل استعراض بعض القضايا التى من أهمها: طبيعة استراتيجية الصناعة المصرية مع مطلع القرن الحادى والعشرين. والانعكاسات المحتملة للمشاركة الأوربية على الصناعة المصرية مثل: أثر التحرير الكامل للتجارة على الصادرات الصناعية المصرية. وقواعد المنشأة. وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية. والاعتبارات الخاصة بالبيئة وظروف العمل.

وقدم محمود أحمد موسى دراسة عن ضروريات المرحلة المقبلة بعد الاصلاح الاقتصادى، بدأها بتساؤل عما بعد الاصلاح الاقتصادى من ضرورة الاستمرار فى سياسة الاهتمام بالقطاع الخاص والاهتمام بقضية التصدير. كذلك تشجيع عقد كثير من الاتفاقيات التجارية على غرار اتفاقية الكوميسا. وضرورة الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية وتطوير الصناعات القائمة والصناعات تحت

الانشاء.

ثم تطرقت الدراسة الى العديد من القضايا التى يجب وضعها محل الاهتمام والعناية فى ظل التطورات الاقتصادية الحديثة مثل جذب الاستثمار والمستثمرين خاصة المصريين العاملين بالخارج واعادة التدريب ورفع الكفاءة الادارية والاهتمام بالبنية الاساسية وتطوير المفاعل النووى البحثى الثانى بهدف استكمال البنية النووية المتكاملة للاعتماد عليها فى المجالات البحثية والانتاجية المختلفة. وكذلك الاهتمام بأبحاث الطاقة الشمسية حيث يجب أن تكون الهدف الرئيسى لمجتمعنا. وفى النهاية انشاء قاعدة معلوماتية كبيرة لتكون خريطة توضيحية وتفصيلية لكل الأنشطة الموجودة وربطها بالشبكة العالمية "الانترنت".